

أوراق المتابعة السياسية

الانتخابات المحيرة: خطوتان للأمام وخطوة للخلف في الديمقراطية

محمد عبد السلام*

النجاح الذي حققه مرشحو الإخوان المسلمون في الانتخابات النيابية المصرية، وانفجار أزمة الحزب الحاكم، وظهور التصدع في أحزاب المعارضة التقليدية، والعنف غير المسبوق الذي رافق سياق الانتخابات، كل هذه المعطيات أحدثت اضطرابا في الصورة. إلا أن ذلك لا ينبغي له حجب التطور الذي حدث في العملية السياسية نفسها.

لقد كانت الانتخابات البرلمانية دائما مسألة شديدة الجدية في مصر، لجهة الترشيح لها والتنافس فيها والإنفاق خلالها والتدخل فيها. ولا يعود ذلك إلى أن نتائجها كانت تحمل احتمالات حدوث تداول سلطة أو تغيير في التوجهات السياسية بل إلى سبب آخر. ففي ظل نظام رئاسي قوي، وضعف نسبي للسلطة التشريعية، واستمرار نظام الحزب المهيمن، إضافة إلى الطبيعة الفردية للترشح للانتخابات، واختلاف توجهات الناخبين حسب الدوائر، كانت تلك الانتخابات تمثل ظاهرة اجتماعية أكثر منها سياسية، إذ كانت تعبر عن عملية تهدف إلى تمثيل قوى المجتمع في الدولة أكثر من تمثيل تيارات الدولة في النظام السياسي. أي أنها كانت ترتبط تقليديا بعملية التمثيل الاجتماعي أكثر من التحول السياسي.

وعلى الرغم من أن تيارا رئيسيا في التحليلات لا يزال يركز على أن انتخابات مجلس الشعب لعام 2005 قد حملت نفس الملامح التقليدية المتعلقة بتلك "السمة المجتمعية" التي تفسر بالفعل الكثير من الظواهر الانتخابية، إلا أنه حتى إذا كانت العملية قد أديرت على هذا المنوال، فإن ما ترتب عليها في

لم تكن انتخابات مجلس الشعب المصري في 2005 حدثا عاديا من النوع الذي يمكن إصدار تقييمات بسيطة بشأنه. فعلى الرغم من أنها شهدت - خاصة في مرحلتها الثالثة - كثيرا من التجاوزات التي تجعل الحكم بأنها كانت "نموذجا ديمقراطيا" محل شك كبير، كشفت وقائعها ونتائجها، رغم ذلك، عن تطورات شديدة الأهمية تتعلق بـ "حالة النظام السياسي" في مصر على نحو يفتح الطريق لسيناريوهات أكثر تعقيدا مما كان مطروحا في أي مرحلة سابقة. فهذه الانتخابات أدت إلى إفراز (أو الكشف عن) واقع سياسي جديد، ربما لا يمثل تحولا دراميا نوعيا على غرار ما شهدته حالات دول أخرى في العالم أو المنطقة، لكنه يشير إلى تطورات غير مسبوقة ومفاجئة في بعض جوانبها، بالمعايير المصرية على الأقل. والأهم أنها تترك المجال مفتوحا لاحتمالات غير محددة بشأن الطريقة التي ستسير عليها الأمور في مصر خلال الفترة القادمة. ومن هنا فإن ما حدث كان محيرا بدرجة كبيرة.

* باحث بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

اعتادت التحليلات على وصف التوجهات السياسية للمواطنين بهذا الشأن بالسلبية، في إطار تفسيرات مختلفة أهمها أنه في ظل الطريقة التي تدار بها الانتخابات، خاصة ما يتعلق بتدخل أجهزة الدولة فيها، لا يشعر المواطنون عادة بأن أصواتهم ذات قيمة، أو أنها " ستحدث فرقا".

وتشير نتائج انتخابات مجلس الشعب 2005 إلى ما يلي: أن تعداد الشعب المصري وفقا لآخر التقديرات (يوليو/تموز 2005) هو 77,5 مليون نسمة، ويصل عدد من لهم حق التصويت، أي من تجاوز الثامنة عشر من العمر، إلى 45 مليون نسمة، أي 58 في المائة من إجمالي المواطنين. أما المقيدون في الجداول الانتخابية، فإن أعدادهم تصل إلى 32 مليون شخص، يمثلون 71 في المائة ممن يحق لهم التصويت. وأما من شاركوا في العملية الانتخابية بالفعل، فإن أعدادهم قد وصلت إلى 8,368 مليون ناخب، يمثلون 26,2 من المقيدون في الجداول الانتخابية. ويعني ذلك أن شيئا لم يتغير تقريبا، فلا تزال نسب المشاركة السياسية على ما هي عليه. وعلى الرغم من أن تلك النسبة لا تمثل "كارثة" إذا ما قورنت بما هو سائد دوليا (ما بين 40-50 في المائة)، إلا أن المقارنات التي تجرى بينها وبين مثيلاتها في العراق وفلسطين، حيث قد تصل نسب المشاركة في انتخاباتها إلى ما يزيد عن 75 في المائة أحيانا، يظهر أن هناك مشكلة حادة.

لكن هناك بعض المحددات التي تحيط بتلك النتيجة، أهمها ما يلي :

- أن التقديرات الخاصة بعضوية الأحزاب السياسية لم تكن تتضمن عادة أعداد المنضمين للحركات غير الحزبية، أو " مساندو المستقلين". فقد بلغ حجم التصويت لمرشحي الإخوان المسلمين 1,9 مليون صوت، يصعب التحقق من نسبة الأعضاء في التنظيم من بينهم، أو المساندين للجماعة، أو "المصوتين احتجاجيا" ضد الحزب الوطني، لكنهم يمثلون كتلة كبيرة نشيطة سياسيا لا تتسم بالسلبية على الإطلاق.

- ثمة جانب هام من المشاركة السياسية لا يتم التركيز عليه كثيرا، وهو أعداد المرشحين في الانتخابات. فهناك ارتفاع غير معتاد في المشاركة من جانب "المرشحين"، رغم تضاول عدد المصوتين. فقد بلغ عدد المتقدمين للترشيح 5177

النهائية يحمل مضامين سياسية مهمة. فقد واجه مرشحو الحزب الوطني أصواتا احتجاجية بنسبة أكبر مما كان متصورا، وحصد مرشحو الإخوان المسلمون ثمارا سياسية لما بدا أنه عملا اجتماعيا في دوائرهم، بينما تواجه جماعات المعارضة السياسية العلمانية مصيرا رماديا في الفترة القادمة. كما أن مجلس الشعب الجديد سوف يعمل في إطار مهام سياسية تتعلق باحتمالات تحديد المرشحين لرئاسة الجمهورية، ومناقشة مشروعات تتعلق بالإصلاح السياسي، وقوانين تتصل بعلاقات قوى المجتمع، فأعضاء البرلمان الذين يفترض أنهم انتخبوا بفعل قدرتهم على تحقيق المصالح المباشرة لأبناء دوائرهم، قد يجدون أنفسهم غارقين في مهام وطنية عامة لن يمكنهم تجنبها ببساطة.

وتتمثل الفكرة الرئيسية لهذا التقرير، في أنه كانت هناك عملية انتخابية مثيرة للجدل في مصر، لكنها أسفرت في النهاية عن نتائج سياسية شديدة الجدية بالنسبة لمستقبل النظام السياسي، على نحو يمكن تناوله في محورين :

أولا : العملية الانتخابية لبرلمان 2005

أثارت انتخابات مجلس الشعب إشكاليات مختلفة تتعلق بما يمكن اعتباره بنيتها الأساسية وعملياتها الرئيسية، المتعلقة بمستوى مشاركة المواطنين فيها، والطريقة التي تمت إدارتها بها، وذلك كما يلي:

1 - المشاركة السياسية

لقد بدا أنه لا توجد دلالة هامة لانتخابات مجلس الشعب المصري فيما يتعلق بمستوى المشاركة السياسية للمواطنين، وهي مشكلة قديمة توجد مقولات مستقرة حولها، مفادها أن هناك حالة من عدم التسييس في مصر. فنسبة انضمام المصريين إلى الأحزاب السياسية لا تتجاوز 10 في المائة حسب استطلاع رأى عام أجراه مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام عام 1997، كما تشير نتائج انتخابات البرلمان لعام 2000 إلى أن نسبة المشاركة في التصويت لم تتجاوز 24 في المائة، وأكدت ذلك انتخابات الرئاسة في 2005 ، حيث بلغت نسبة التصويت 26 في المائة. وقد

• - عدم وضوح دور اللجنة العليا لإدارة الانتخابات، في ظل كل الملاحظات الخاصة بأسس إنشائها في البداية، ثم تشكيلها بالصورة التي جرت بها، والصلاحيات المخولة لها، وأسلوب عملها خلال العملية الانتخابية ذاتها، لدرجة أن المحصلة النهائية هي نوع من الضبابية حول ما قامت وما لم تقوم به في إدارة العملية الانتخابية، على الرغم مما افترض من أنها تمثل الفاعل الرئيسي في تلك العملية، وهي مسألة ستتصاعد أهميتها في العمليات الانتخابية التالية.

• ظاهرة الإنفاق المالي غير المسبوق، على الرغم من القيود القانونية الشكلية المفروضة على هذا الأمر. فقد وصلت التقديرات الخاصة بما أنفق إلى ما قدر ب 6 مليار جنيه مصري، من ضمنها عمليات شراء أصوات بشكل مباشر، وتقديرات لسعر الصوت. وفي السياق نفسه، طرحت قضايا تتعلق بتزايد نسبة عدد رجال الأعمال بين المرشحين، ودوافع الترشيح لانتخابات مجلس الشعب من الأساس.

• دور القضاة في الحياة السياسية. فقد مثل دور القضاة في إدارة الانتخابات، وفي مجمل العملية السياسية في مصر، إحدى القضايا الكبرى التي أفرزتها انتخابات 2005. وقد أدى وجودهم إلى ضبط الأداء داخل اللجان، مع ظهور مشكلة السيطرة خارج اللجان، وتوتر علاقاتهم بأجهزة الدولة، وحدوث بعض المشكلات في أوساطهم. ولا يزال هذا الملف يحمل احتمالات حدوث تطورات هامة تمس بنية النظام السياسي، سواء بفعل تصاعد دورهم، أو وبالعكس تقلصه بشكل كبير.

• تفجر العنف في العملية الانتخابية. فعلى الرغم من أن تلك الانتخابات لم تكن الأعنف بمعيار عدد القتلى، فقد شهدت وفاة 15 مواطناً، مقارنة بحوالي 60 شخصاً في انتخابات 1995، إلا أن العنف هذه المرة - إضافة إلى تسليط الإعلام الضوء عليه - اتخذ شكلاً شبه نظامي يختلف عن الاحتكاكات التقليدية بين أنصار المرشحين، واستخدمت فيه عناصر خطيرة من أصحاب السوابق المسجلين "خطرين" لدى الشرطة، ومن ظهور البلطجية لدى كل الأطراف، وارتبط ذلك بأهداف تتعلق بإثارة الفوضى في اللجان، مما أدى إلى تأثيرات واسعة على العملية الانتخابية في نهايتها.

مرشحا، بينهم - وهي ظاهرة هامة إضافية - حوالي 4423 من المستقلين، بواقع 13 مرشحا لكل مقعد، وهو ما أدى إلى إفراز ظاهرتي التنافس الشديد والإعادة في كل الجولات.

• أن حالة التسييس واسعة النطاق التي شهدتها مصر قد بدأت في فبراير/شباط 2005، بخطاب الرئيس مبارك الخاص بتعديل المادة 76 من الدستور، بعد أن كان باب القيد في الجداول الانتخابية قد أغلق، وبالتالي - إضافة إلى كل مشاكل الجداول الانتخابية الحالية - لم تعبر تلك الحالة عن نفسها رقمياً في صورة أعداد جديدة، كانت راغبة يقينا في الانضمام لهيئة الناخبين، كما أوضحت مشكلة التصويت ببطاقات الرقم القومي في انتخابات الرئاسة، فالأرقام الحالية لا تمثل دالة نهائية بالنسبة للمشاركة السياسية.

• أن المرحلة الثالثة في الانتخابات البرلمانية قد شهدت مشكلة تصاعد أعمال العنف وإغلاق الدوائر الانتخابية في عدة مناطق، مما أدى إلى انخفاض نسبي في عملية التصويت، مقارنة بما شهدته الجولتان السابقتان لتلك المرحلة، خاصة بالنسبة للمصوتين لصالح حركة الإخوان المسلمين. وتشير التقديرات المحتملة إلى أنه كان من الممكن أن ترتفع نسبة المشاركة العامة بحوالي 2-3 في المائة أخرى، لو لم تكن الأجواء الانتخابية قد توترت على هذا الحد.

2 - إدارة الانتخابات

كان ذلك الجانب هو الأكثر إثارة للجدل في انتخابات 2005، وتكاد تنحصر الجوانب السلبية الرئيسية للعملية الانتخابية فيه. فعلى الرغم من أنه لم يكن متوقفاً أن يتم إجراء عملية انتخابية "شديدة الانضباط" في ظل الميراث التقليدي المتحكم بتلك العملية، اتضح، عندما ظهرت نتائج المرحلة الأولى، وفاز فيها 34 من مرشحي الإخوان، وثار جدل شديد تفصيلي حول وقائع دوائر مثل الدقي ومدينة نصر، أن شينا مختلفاً يجري. لذا كان رد الفعل العام عنيفاً عندما حدث التحول الكبير في إدارة العملية الانتخابية خلال المرحلة الثالثة.

وتتمثل أهم الظواهر التي ارتبطت بانتخابات 2005 بما يلي :

إلا أنه من الممكن التقاط عوامل لعبت دورا حاسما في تحديد نتائج الانتخابات على هذا النحو، منها الحجم الكبير للتصويت في المناطق الريفية في مصر، والنشاط الاستثنائي للقطاعات النسائية في جماعة الإخوان المسلمين، وما بدا من عنف في كثير من دوائر الانتخابات حمل العديدين على الإحجام عن التردد عليها.

لكن المثير هو أن نتائج انتخابات مجلس الشعب في الدورات الأخيرة تؤكد وجود اتجاه حاد لإحداث تغيير، بعكس ما يبدو على السطح أحيانا. فأحدى الظواهر الانتخابية الهامة التي شهدتها عام 2005، تتمثل في "سقوط الرموز" الكبيرة في الأحزاب السياسية، على غرار د. يوسف والي ود. محمد عبد الإله وأحمد أبو زيد والسيد راشد وخالد محي الدين ود. أيمن نور وأبو العز الحريري والبدري الفرغلي، بعد أن تمكن عدد منهم من إنقاذ رؤوسهم عبر التحالف مع الإخوان المسلمين. لكن الأهم هو أن 75 في المائة تقريبا من أعضاء البرلمان السابق (2000) قد فقدوا مقاعدهم خلال انتخابات 2005، ووصلت تلك النسبة إلى 80 في المائة وأحيانا 100 في المائة في بعض المحافظات، أي أن الناخبين قد قاموا بعملية تغيير جذرية لنوابهم، وبالتالي لعناصر السلطة التشريعية، على الرغم من كل ما أحاط بالعملية الانتخابية من سلبيات.

في هذا الإطار، يمكن رصد ما أسفرت عنه الانتخابات البرلمانية من نتائج، وما رتبته تلك النتائج من تغييرات على خريطة النظام السياسي في مصر، وذلك كالتالي :

- عدم قدرة الحزب الوطني على الحصول على الأغلبية من خلال قائمته الرئيسية، إذ واجه الحزب الحاكم لحظة الحقيقة خلال تلك الانتخابات. فعلى الرغم من أن النتائج النهائية تشير إلى أنه قد حصل على 311 مقعدا، بواقع 72 في المائة من مقاعد البرلمان، وهو ما يمثل بالنسبة له تلك "الأغلبية" التي سعى للحصول عليها منذ البداية، إلا أن الواقع هو أن الحزب الوطني قد حصل في حقيقة الأمر على 145 مقعدا فقط من خلال القائمة الرئيسية التي خاض بها الانتخابات، بواقع 32,3 في المائة من مقاعد البرلمان، ولم يحصل على تلك "الأغلبية المريحة" سوى بضم 166 عضوا من

- دور الشرطة وتدخلها في الانتخابات، وهو الدور الذي كان دائما محور جدل في كل انتخابات مصرية. فلم تتدخل الشرطة في البداية إلى درجة وصفت بالسلبية، وأدى ذلك إلى إقدام أحد القضاة على طلب استدعاء الجيش لحماية اللجان. ثم شهدت المرحلة الثالثة تدخلا مباشرا لإغلاق اللجان، بعد أن خسر الحزب الوطني في المرحلة الثانية بشكل مروع أمام الإخوان (42 مقعدا للإخوان مقابل 35 مقعدا للحزب)، مما أدى إلى مشاكل إضافية مع القضاة.

لكن تظل النقطة الرئيسية هنا هي أن التأثيرات الحقيقية لتلك العوامل على نتائج العملية الانتخابية لا تزال تتطلب نوعا من النقاش. فدور اللجنة العامة لم يؤثر كثيرا، وأدى الإنفاق المالي إلى نتائج لا يمكن الجزم بها، وبقينا كان دور القضاة إيجابيا خلال المرحلتين الأولى والثانية على الأقل، وأدى العنف إلى التأثير على العملية في المرحلة الثالثة وعلى الصورة العامة للانتخابات خارج مصر، ومارس تدخل الأمن تأثيرا مباشرا على نتائج المرحلة الثالثة من الانتخابات. لكن وعموما، كانت نتائج العملية الانتخابية في مجملها معبرة عن قوة أطرافها.

ثانيا: نتائج الانتخابات البرلمانية

هناك إشكالية هامة طالما أثارت جدلا في مصر حول مدى استعداد الشعب المصري للتحول الديمقراطي، وحجم الطلب على الديمقراطية في مصر. وقد ارتبطت تلك الإشكالية بتصريحات رسمية تراجع عنها رئيس الوزراء د. أحمد نظيف، وآراء أكاديمية تركز على نسب الأمية ومطالب المواطنين وتوجهات الحكومة. وعادة ما كانت تلك الآراء السلبية التي تساق في هذا الاتجاه تواجه بحجج قوية لا ترتبط فقط بالكرامة الوطنية، وإنما بالإشارة إلى تاريخ مصر الليبرالي قبل 1952، وتجارب دول مثل الهند، أو دول أقل نموا في إفريقيا والمنطقة العربية، وارتباط العملية الديمقراطية أساسا بالوعي السياسي الذي لا يوجد شك في توافره لدى رجل الشارع الذي يتحدث بلهجة انتقادية عن كل شيء، ويبدو مستعدا للمشاركة الفعلية لدى توافر أول فرصة يعتقد أنها "مجدية".

23 بالمائة من مقاعد البرلمان، مقارنة بحوالي 17 مقعدا فقط في انتخابات عام 2000، مع وجود تحليلات تشير إلى أنهم كانوا قادرين ببساطة على تجاوز ما سمي " خط المائة مقعد " خلال تلك الانتخابات، لولا تدخل السلطة في المرحلة الثالثة تحديدا.

لم يكن الصعود القوي لحركة الإخوان المسلمين بهذه الصورة هو مجرد ملمح انتخابي يتعلق بانتخابات مجلس الشعب، وإنما تحول رئيسي يرتبط بخريطة النظام السياسي. فلم يعد هناك ما كان يسمى "قوة محجوبة" عن الشرعية، ووضح أن حجم قواعد الإخوان المسلمين في المجتمع أكبر مما كان متصورا، وتحولت الحركة غير الحزبية إلى القوة السياسية الثانية في مصر، إذ حصل مرشحوها على ما يقرب من 1,9 مليون من الأصوات من مجموع 8,3 مليون من الناخبين. لكن الأهم أن نسبة الفائزين من قوائم الإخوان قد وصلت إلى 58,6 بالمائة ممن تقدموا للانتخابات من جانبهم. وأثار صعود الحركة بتلك الصورة جدلا واسع النطاق في مصر، تجاوز مستقبل النظام إلى مستقبل الدولة، وطرح في إطاره كافة القضايا الجذرية الخاصة بعلاقة الدين بالسياسة، وعلاقة الحكومة بالمعارضة، ومستقبل الإصلاح السياسي. وتباينت تفسيرات صعود الإخوان بشدة، كتلك التي تشدد على أهمية العمل الاجتماعي مقابل العمل السياسي، مما من شأنه إحداث تحولات في مفاهيم العمل السياسي خلال الفترة المقبلة.

• انهيار أحزاب المعارضة السياسية العلمانية. فقد واجهت أحزاب المعارضة السياسية التقليدية، كحزب الوفد وحزب التجمع وحزب الغد والحزب الناصري، وهي كلها أحزاب تتبنى توجهات سياسية ليبرالية أو يسارية أو قومية، مشكلة قاسية، لم تؤد فقط إلى تصدع مواقعها في النظام السياسي، وإنما إلى التأثير على وجودها ذاته وبقائها على خريطة النظام السياسي، خاصة في ظل صعود قوة جماعة الإخوان المسلمين، التي تمكنت عناصر مغمورة من أعضائها من تحقيق الفوز على معظم مرشحي المعارضة، بمن فيهم قيادات ورموز تاريخية كخالد محي الدين وضياء الدين داوود ومنير فخري عبد النور. فلم تحصل كل تلك الأحزاب في النهاية سوى على 11 مقعدا في مجلس الشعب، بنسبة لا تتجاوز 3 بالمائة تقريبا من جملة المقاعد (6 للوفد، و2 للتجمع، و2

المستقلين الذين كانوا قد انشقوا عنه ليخوضوا الانتخابات على مسئوليتهم الخاصة، بعد أن تم استبعادهم من قائمته الأصلية، وبلغت نسبة فوزهم 56 بالمائة من عدد مقاعد البرلمان، ليظل الحزب الوطني في المقدمة، لكن ليس بصفته الحزب الحاكم المهيمن القوي كما كان، وإنما حزب أغلبية كبيرة في البرلمان.

كانت هذه هي المرة الثانية التي يحقق فيها الحزب أغلبيته البرلمانية من خلال ضم المستقلين إليه. ففي انتخابات عام 2000، حصل الحزب على 38,9 بالمائة من المقاعد، وقام أيضا بضم المستقلين الذين حصلوا وقتها على 53,3 من مقاعد المجلس. ويشير ذلك إلى تراجع قدرة الحزب على الحصول على الأغلبية من خلال قوائمه الأصلية، وذلك بانحدار في النسبة من 38,9 إلى 32,3 بالمائة. فقد واجه الحزب هذه المرة مشكله حقيقية في الانتخابات، أمام المستقلين الذين قام بضمهم بعد ذلك، وأمام مرشحي الإخوان الذين تحالف بعض أعضائه معهم ليتمكنوا من الفوز. فعلى الرغم من كل محاولات التطوير، واجه الحزب الحاكم أزمة حادة، تتعلق بتياراته الداخلية التي بدا منها أن الحرس القديم لا يزال مسيطرا في مواجهة ما يسمى تيار الإصلاح، وأن حجم التوتر الداخلي كبير على النحو الذي أفرز ظاهرة المستقلين، وأن ثمة أصوات احتجاجية بين الناخبين قد واجهت مرشحي الحزب في الدوائر. فلو لم تتم "نظريا" إعادة ضم المستقلين لكان الحزب قد فقد أغلبيته، وتحول إلى قوة سياسية لا تملك سوى ثلث مقاعد البرلمان.

• صعود قوة حركة الإخوان المسلمين في النظام السياسي. فقد كانت هناك مجموعة من المفاجآت المتعلقة بوضع جماعة الإخوان المسلمين في انتخابات 2005، أولها قرارهم الميكر بدخول الانتخابات بعدد كبير من المرشحين (150 مرشحا تقريبا) القادرين على الفوز تحت شعار "مشاركة لا مغالبة"، الذي كان الهدف منه هو عدم إفزاع الأطراف الأخرى، ثم خوض الحملة الانتخابية تحت شعار "الإسلام هو الحل" وباسم حركة الإخوان المسلمين بشكل معلن، دون تدخل أجهزة الدولة لعرقلة حملتهم الانتخابية. ثم، وهو الأهم، تمكنهم من إسقاط عدد من كبار رموز الحزب الوطني بفواصل كبيرة في حجم الأصوات في دوائر مختلفة، وحصولهم على 88 مقعدا بنسبة تصل إلى

لهم التصويت من السكان. هذا إذا لم تتمكن أحزاب المعارضة السياسية القائمة من تجاوز أزمتهما الحالية بصيغ جديدة، تختلف عن صيغة " التجمع الوطني" التي خاضت في إطارها الانتخابات ولم تؤد إلى تحقيق تأثير يذكر واقعياً، رغم ما كانت تمثله سياسياً.

في النهاية، فإنه على الرغم من كل ما أثير حول الطريقة التي أديرت بها العملية الانتخابية في مصر، والذي بدا منه أحياناً أن هناك "مشكلة ديمقراطية" أكثر منه تحول ديمقراطي، فإن النتائج النهائية التي أسفرت عنها تلك العملية، ودلالاتها بالنسبة لواقع ومستقبل النظام السياسي، تشير إلى أن تطوراً لا يستهان به قد حدث، على الرغم من عملية الكبح التي شهدتها الانتخابات في مرحلتها النهائية، والظلال التي ألقتها محاكمة أيمن نور على التجربة برمتها بعد ذلك، إذ مارست تلك العملية تأثيرات قوية على "الصورة"، لكنها لم توقف تطور الواقع، الذي يتحرك أحياناً رغماً عن الجميع.

الأحرار، و1 للغد)، إضافة إلى مقعدين لحزب الكرامة وهو حزب قيد التأسيس. ولم يتمكن الحزب الناصري من الحصول على أية مقاعد. فعلى الرغم من "ارتفاع صوت" المعارضة السياسية التقليدية وقوة توجهاتها وتماسك برامجها في إطار النخبة السياسية، انضح أن مواقفها في المجتمع المصري متواضعة للغاية، وتعاني ضعفاً هيكلياً، لا يوجد تقدير محدد حول ما إذا كانت قادرة على التعامل معه ومعالجته أم لا.

وكما أن أزمة الحزب الحاكم، وصعود الإخوان المسلمين، تمثلان حقان جديدة في النظام السياسي في مصر، مثل ضعف المعارضة المدنية تنظيمياً وفكرياً، وتركيزها على العمل السياسي، مع عدم الاهتمام بالعمل الاجتماعي، حقيقةً ثالثة، أثارت أسئلة مركبة بالنسبة لمستقبل الحياة السياسية بمصر، في ما يتعلق باحتمالات ظهور أحزاب مدنية جديدة، تمثل تياراً ثالثاً بين التيار الحاكم والتيار الديني، خاصة في ظل حقيقة أن نسبة جميع من شارك في الانتخابات لا تمثل أكثر من 26 بالمائة من المقيدون في الجداول، و18,5 بالمائة ممن يحق

آخر إصدارات أوراق المتابعة السياسية ل "مبادرة الإصلاح العربي".

- الانتخابات المحيرة: خطوات للأمام وخطوة للخلف في الديمقراطية – د.محمد عبد السلام
- السلام والدستور في السودان – د. حيدر إبراهيم
- الانتخابات الرئاسية المصرية : حدود عملية الإصلاح – د. عمرو الشوبكي
- الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية – د. بسكال مينوريه
- الناخب الفلسطيني : الإسلاميون هم الأقدر على قيادة عملية الإصلاح وبناء الدولة – د.خليل الشقاقي.

لمزيد من المعلومات، زوروا موقعنا

www.arab-reform.net